

الاقتصاد الليبي بين الواقع الريعي وضرورات التنويع دراسة تطبيقية لمؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنافسية خلال المدة (1970-2025)

أ. ربيعة عاشور أحمد المبسوط²
الجامعة الأسمرية الإسلامية-2

r.almabsot@asmarya.edu.ly
<https://orcid.org/0009-0007-7444-4113>

د. سعاد عبد السلام مفتاح عريقب¹
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتجارة 1-2

s.argeeb@asmarya.edu.ly
<https://orcid.org/0009-0008-0047-6195>

الملخص:

هدفت هذه الدراسة، الى قياس درجة التركيز القطاعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 - 2025م باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان HHI، مع تقييم أثر الصدمات الخارجية المتمثلة في الصدمات السياسية والهيكلية، على مسار التنمية. واستخدمت للوصول الى نتائج دقيقة نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL مع أسلوب HAC (Newey-West)، وقد أظهرت النتائج ضعف التنويع الاقتصادي، وان الاقتصاد الليبي يعاني من المرض الهولندي، وان نسبة التركيز مرتفعة وتصل الى 0.405 في المتوسط. كما بينت الدراسة أن الإنفاق الحكومي استهلاكي، ويزيد من التركيز. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو العامل الوحيد الداعم للتنويع الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بتحسين بيئة الاستثمار، وتنويع الصادرات، وإصلاح سعر الصرف وتوجيه الإنفاق العام، نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الرجعي، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، التنمية المستدامة المرض الهولندي، الاقتصاد الليبي.

The Libyan Economy Between Rentier Reality and the Imperatives of Diversification: An Applied Study of the Herfindahl-Hirschman Index for Competitiveness (1970-2025)

Abstract:

This study aimed to measure the degree of sectoral concentration in the Libyan economy during the period 1970-2025 using the Herfindahl-Hirschman Index (HHI), while evaluating the impact of external shocks, represented by political and structural shocks, on the development path. To achieve accurate results, the study employed the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model along with the HAC (Newey-West)

method. The findings revealed weak economic diversification, indicating that the Libyan economy suffers from the Dutch disease, and that the concentration ratio is high, reaching an average of 0.405. The study also demonstrated that government spending is consumer-driven and increases concentration. On the other hand, Foreign Direct Investment (FDI) is the only factor supporting economic diversification. The study recommended improving the investment environment, diversifying exports, reforming the exchange rate, and directing public spending towards productive sectors and infrastructure to achieve sustainable development.

Keywords: Economic Diversification, Rentier Economy, Herfindahl-Hirschman Index (HHI), Sustainable Development, Dutch Disease, Libyan Economy

المقدمة

يعتمد الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاد ريعي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما قد يساهم في دفع عجلة التنمية عن طريق دخل العائدات النفطية، الممول الرئيسي للمشاريع التنموية في ليبيا. ويكتسي موضوع التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية أهمية خاصة بالنظر إلى إمكانيات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع منتج للثروة، وفي الحالة الليبية، يمثل النفط الركيزة الأساسية للهيكل الاقتصادي منذ بداية تصدير النفط وخصوصاً السبعينيات من القرن الماضي، حيث يشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة والعملة الأجنبية، مما جعل مسار النمو الاقتصادي مرتبطاً عضوياً بتقلبات أسعار الطاقة العالمية. إن هذا النمط "الريعي" أفرز اختلالات هيكلية عميقة، تمثلت في تراجع مساهمة الأنشطة الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف الاستثمار والقاعدة الإنتاجية، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية "المرض الهولندي" (أبو القاسم، 2025، ص 1-17).

وتشير الأدبيات إلى أن التنوع ليس مجرد خيار اقتصادي، بل هو ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة، خاصة في ظل التحولات العالمية نحو الطاقة الخضراء والأزمات الهيكلية المتكررة (Kurdli, 2023, p.31)

ومن هنا، تبرز أهمية استخدام أدوات قياس دقيقة لمراقبة درجة التركيز الاقتصادي، حيث يُعد مؤشر "هيرفندال-هيرشمان (HHI)" من أكثر المقاييس العلمية موثوقية في تحليل بنية الأسواق والقطاعات الاقتصادية ومدى تنوعها أو تركيزها (Krzymowski, 2024, p.34).

مشكلة الدراسة:

مما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة، حيث تتجلى، في استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الليبي، رغم الخطط التنموية المتعاقبة التي استهدفت تقليل هذا الاعتماد، وقد أدت الصدمات السياسية والمؤسسية، إلى تعميق هشاشة الاقتصاد الليبي وزيادة حساسيته للتقلبات الخارجية. فعلى الرغم من التدفقات المالية الضخمة، إلا أنها لم تترجم إلى تحول هيكلي حقيقي يعزز من كفاءة القطاعات غير النفطية.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى قدرة الاقتصاد الليبي على تنويع هيكله الاقتصادي، والحد من ظاهرة التركيز الاقتصادي خلال المدة (1970م-2025م) وفقاً لمؤشر هيرفندال-هيرشمان؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما هي مستويات التركيز القطاعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي طوال فترة الدراسة؟
2. كيف أثرت الأزمات السياسية والهيكلية، على مسار التنويع والنمو الاقتصادي في ليبيا؟

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يتسم الاقتصاد الليبي بدرجة تركيز قطاعي مرتفعة جداً (تنويع منخفض) طوال مدة الدراسة، حيث تظل قيم مؤشر (HHI) قريبة من حدود التركيز المطلق نتيجة هيمنة الريع النفطي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركيز الاقتصادي المقاسة بـ مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)، ومعدلات النمو الاقتصادي المستدام، مما يعني أن غياب التنويع يمثل قيداً هيكلياً على استقرار الناتج.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في عدة جوانب، أهمها تحديث الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الليبي من خلال تغطية سلسلة زمنية طويلة (1970م-2025م)، مما يوفر رؤية شاملة للتحويلات التاريخية والمستقبلية. وكذلك تطبيق مؤشر (HHI) الذي يتميز بالدقة في قياس التركيز مقارنة بالمقاييس التقليدية، وربطه بنموذج ARDL الحديث. وتقديم مؤشرات رقمية وتوصيات عملية لصناع القرار في ليبيا حول كيفية الانتقال الفعلي من دولة ريعية إلى اقتصاد متنوع.

النطاق الزمني للدراسة: تغطي الدراسة المدة من 1970 إلى 2025. تم اختيار هذا النطاق ليشمل مرحلة الطفرة النفطية الأولى، مروراً بفترات الحصار الاقتصادي، ثم مرحلة ما بعد 2011، وصولاً إلى استشراف الآفاق المستقبلية حتى نهاية عام 2025 بناءً على البيانات والتقارير المتاحة.

المنهجية المستخدمة: تعتمد الدراسة على المزيج بين المنهجين التاليين:

- **المنهج التحليلي:** لتشخيص واقع الاقتصاد الليبي وتحليل محددات ومكونات التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

- **المنهج القياسي (الكمي):** من خلال حساب معامل هيرفندال-هيرشمان (HHI) الذي يعتمد على توزيع حصص القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير نموذج ARDL فترات الإبطاء الموزعة، لتحديد التوازن في الأجلين القصير والطويل، مع تطبيق نموذج Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix Estimator (Newey – West)، لعلاج الارتباط التسلسلي / وتجانس التباين، والمعروف اختصاراً بـ HAC.

تقسيم الدراسة: لتحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وإشكالية الدولة الريعية.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية؛ حساب مؤشر (HHI) وتحليل النتائج القياسية.

الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الأدبيات السابقة ركيزة أساسية لفهم تطور الفكر الاقتصادي تجاه إشكالية "الريع" والتحول الهيكلي، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من "لعنة الموارد". وقد حظي هذا الموضوع، بنصيب وافر من الدراسات التي حاولت تشخيص معضلته الهيكلية، حيث يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى محاور أساسية وفقاً للمنهجية والمدى الزمني والأدوات القياسية المستخدمة.

أولاً: الدراسات المحلية المتخصصة في الاقتصاد الليبي:

- دراسة بازيمة وحتوق (2021)، بعنوان: "العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال مدة زمنية طويلة (1962-2014)، وباستخدام مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" (HHI)، خلصت الدراسة إلى وجود تركيز حاد في الصادرات والإيرادات بقيم تقترب من (0.8) و (0.6) على التوالي، بينما سجل الناتج المحلي درجة تنوع متوسطة (0.5) بسبب الصدمات الخارجية والحصار الاقتصادي، الذي قلل من مساهمة النفط قسرياً في بعض الفترات. واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت

إليه دراسة بغني (2018)، التي ركزت على المدة (1990-2014)، حيث أكدت أن الاعتماد الأحادي على النفط يمثل عائقاً أمام استدامة النمو، مشددة على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص. وفي سياق البحث عن متطلبات التحول، ركزت دراسة الحويج (2018)، على ضرورات التنويع الهيكلي في ظل الأزمات النفطية الراهنة، مبينة أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال مزمن في نشاطه الإنتاجي، مما يستوجب إعادة هيكلة شاملة تتوافق مع مستهدفات التنويع.

- دراسة الشيباني والزلعوطي (2026)، بعنوان: "التقدم إضافة منهجية حديثة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" (ARDL) للمدة (1970-2024)، حيث كشفت أن أثر القطاع النفطي على النمو ينتقل عبر قنوات مالية ونقدية وسيطة، مؤكدة على هشاشة البنية الريعية وسرعة انتقال الصدمات الخارجية إليها بنسبة تعديل خطأ تصل إلى 92% سنوياً. ثانياً: الدراسات الإقليمية:

- دراسة أبو القاسم (2025)، بعنوان: "إطاراً تحليلياً مقارناً لاستراتيجيات التنويع في الاقتصادات العربية النفطية (ليبيا، الإمارات، النرويج، ماليزيا)"، وخلصت إلى أن التنويع الناجح، لا يتوقف على حجم العوائد بل على كفاءة الإطار المؤسسي، واستثمار الربح في بناء رأس المال البشري. وفي المقابل، بحثت دراسة سعودي (2019)، الحالة الجزائرية باستخدام مؤشر (HHI)، حيث أظهرت ارتباطاً عضوياً بين الميزانية العامة وعوائد المحروقات، وهي نتيجة تتشابه إلى حد كبير مع الحالة الليبية من حيث ضعف القاعدة الإنتاجية.

- دراسة Krzymowski (2024)، فقد قدمت نموذجاً مختلفاً من خلال تجربة الإمارات العربية المتحدة، حيث أثبتت وجود علاقة إيجابية بين التنويع الاقتصادي المستند إلى الابتكار والنمو طويل الأجل، مما يضع ليبيا أمام ضرورة الاستفادة من هذه النماذج الناجحة للخروج من المعضلة الريعية. ثالثاً: التعقيب والتحليل النقدي (الفجوة البحثية): من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن تسجيل الملاحظات التحليلية التالية:

التركيز الزمني: معظم الدراسات السابقة توقفت عند عام 2014 أو 2020، مما يترك فجوة معرفية حول أثر التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة، (مثل مرحلة ما بعد جائحة كورونا والتحول العالمي نحو الطاقة الخضراء، والحرب الروسية الاكرانية)، على مسار التنويع في ليبيا حتى عام 2025.

المنهجية: رغم استخدام مؤشر (HHI) في بعض الدراسات، إلا أن الربط بين هذا المؤشر وبين استشراف الآفاق المستقبلية للتنافسية القطاعية (حتى 2025) لا يزال محدوداً.

الفجوة البحثية: تبرز الحاجة إلى دراسة تجمع بين العمق التاريخي (منذ 1970) وبين الحاضر (حتى 2025)، مع بناء نموذج قادر على التنبؤ. والتركيز على "التنافسية" كمعيار للنجاح في التنويع، وهو ما يسعى البحث الحالي لتغطيته من خلال توظيف مؤشر هيرفندال-هيرشمان، كأداة تشخيصية واستشرافية ف ي آن واحد. وكذلك دمج استخدام النماذج القياسية الحديثة، لضمان الوصول الى نتائج قريبة للواقع.

بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي: إن من أهم العوامل الأساسية لنجاح التنمية الاقتصادية هو تنويع الهيكل الاقتصادي للدولة، فمن المهم تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرض لأهم مؤشرات قياسه.

* **ماهية الاقتصاد الريعي:** إن التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الدول النفطية منذ سنة 1973م، قد غيرت دور الدولة فيما يخص إدارتها للاقتصاد، وأضافت صفة الدولة الريعية عليها، مما همش القطاعات الإنتاجية الأخرى. الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد، التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات. و يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد في الدول النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه الدول، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول في القطاعات الصناعية، إلا أنها بقيت دولاً ريعية تعتمد اعتماداً شبة كاملاً على ما تجنيه من تصدير موردها النفطي، مما دفع هذه الدول إلى تبني سياسات اقتصادية الهدف منها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. (حسين ، 2018، ص142) ويعد النفط أهم مصدر من مصادر الدخل الرئيسية للاقتصاد الليبي، والذي يشكل نحو 95% من خزانة الدولة الليبية، و 65% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشكل الصادرات النفطية نحو 96% من إجمالي الصادرات الليبية.

جدول (1) تطور إنتاج وإيرادات النفط الخام والمنتجات النفطية في ليبيا خلال المدة (2012م- 2025م)

(2025م)

المنتجات النفطية (مليار دولار)	إيرادات النفط الخام (مليار دولار)	الإنتاج (مليون برميل/يوم)	السنوات
2	40.6	1.4	2012
1.3	31.5	0.928	2013
0.79	11.7	0.473	2014
0.44	5.4	0.404	2015
0.38	2.93	0.575	2016
1.5	14.5	0.816	2017
1.8	24.2	0.955	2018
2.1	22.7	1.027	2019
1.3	5.7	0.405	2020
2.5	27.5	1.165	2021
3.2	33.3	1.013	2022
2.8	30	1.245	2023
2.5	18.6	1.374	2024
3	21.9	1.49	2025

المصدر: - بيانات الإنتاج: مصادرها الرئيسية هي إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) وتقرير OPEC الإحصائي السنوي (ASB) والبنك الدولي.

- إيرادات النفط الخام: مصادرها OPEC ASB، IMF Article IV Consultation، Reports، وتقارير المؤسسة الوطنية للنفط الليبية (NOC).

- إيرادات المنتجات النفطية: تقديرات بناءً على بيانات إنتاج المنتجات من OAPEC وبيانات المؤسسة الوطنية.

ونلاحظ من خلال جدول (1): أن الإنتاج انهار من 1.4 مليون برميل يومياً إلى 0.404 مليون، أي تراجع بنحو 59 % لكن المفاجأة ليست في الإنتاج بل في الإيرادات: فقد تهاوت من 42.6 مليار دولار إلى 3.3 مليار دولار فقط أي انخفاض بنسبة 92.8%. أي تراجع الإنتاج (59%) وتراجع الإيرادات (93%) ومن 2017 بدأ الإنتاج بالتعافي تدريجياً: من 0.816 مليون برميل إلى 0.955 مليون برميل، ثم إلى 1.027 مليون برميل يومياً. والإيرادات قفزت من 14.5 إلى 24.2 ثم استقرت عند 22.7 مليار دولار. أما سنة 2019 فكانت السنة الأكثر استقراراً إنتاجياً في الفترة بأكملها، حيث وصل الإنتاج إلى 1.027 مليون برميل يومياً، دون تقلبات حادة. لكن رغم هذا الاستقرار، انخفضت الإيرادات قليلاً من 24.2 إلى 22.7 مليار دولار، لأن متوسط السعر العالمي تراجع من 69 دولاراً إلى 61 دولاراً للبرميل. هذه الديناميكية تظهر مدى عجز الاقتصاد الليبي عن حماية نفسه، فحتى عندما ينجح في استقرار الإنتاج، يبقى رهينة لتقلبات الأسعار العالمية التي لا

يملك أي سيطرة عليها. أما الفترة من 2020-2023 فنجد أن الإيرادات النفطية قد بلغت ذروتها عند 33.3 مليار دولار عام 2022م، هذا التحسن جاء مدفوعاً بعاملين: استقرار الإنتاج نسبياً وارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية من جهة أخرى والتي دفعت الأسعار فوق 90 دولاراً للبرميل. هذا التعافي لم يكن ثمرة سياسة اقتصادية وطنية، بل كان نتاج ظروف خارجية هي الحرب في أوكرانيا التي رفعت الأسعار، وحلول سياسية مرحلية خففت من إغلاق الحقول النفطية. بينما كان الإنتاج في 2024 كان أعلى. فالمتوسط لسعر البرميل انخفض إلى 37 دولاراً عام 2024، مقارنة بـ 90 دولاراً عام 2022. لكن هل انخفاض الأسعار العالمية يفسر كل هذا التراجع؟ الإجابة هي لا تماماً. فمن الملاحظ في الجدول أن أزمة مصرف ليبيا المركزي وإغلاق حقول النفط في أغسطس/سبتمبر 2024 كانت عاملاً إضافياً. بعبارة أخرى: حتى العوائد النفطية التي تحققت لم تُدمج بالكامل في النظام المالي بسبب أزمة مؤسسية داخلية. هذا يعكس هشاشة مؤسسية عميقة، فليبيا لا تكافح فقط لزيادة إنتاجها، بل تكافح لتحويل ما تنتجه فعلاً إلى إيرادات فعلية تصل للميزانية. أما حصة المنتجات النفطية من إجمالي الإيرادات لا تتجاوز في المتوسط 9% فقط خلال الفترة بأكملها. هذا يعني أن ليبيا تباع 91% من ثروتها النفطية كخام، دون أي قيمة مضافة. مقارنة بالدول النفطية الأخرى، وهذا مؤشر مقلق، فالإمارات على سبيل المثال حققت تنوعاً كبيراً في تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات. والحد الأقصى لحصة المنتجات كان 18.6% عام 2020، لكن هذا ليس إنجازاً بقدر ما هو وهم إحصائي، فانخفاض إيرادات الخام جعل نسبة المنتجات تبدو أكبر رغم أنها هي أيضاً انخفضت في القيمة المطلقة.

* مفهوم التنوع الاقتصادي: -

على الرغم من أن تحقيق التنوع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف القاعدة الاقتصادية، إذ لابد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والعمالة. فالتنوع الاقتصادي هو عملية تنوع لمصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعرف التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية على أنه: (عملية تهدف إلى تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات العامة، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي) (البدوي، 2022م). أيضاً فإن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق جديدة متنوعة، وعدم الاعتماد على قطاع أو منتج واحد (بلال، زواتنية، 2019، ص 237-257).

* التنويع والتنمية الاقتصادية المستدامة: -

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي للدولة، كونه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما أن التنويع يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف على المدى الطويل في مواجهة نزوب المورد الريعي والتقلبات الاقتصادية. أيضاً فإن للتنويع الاقتصادي القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة. (*) كما أنه يعمل على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الأفراد من خلال توفير وتحسين التكنولوجيا، والتنظيم الاجتماعي، كما أنه يؤسس اقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة. أي أن عملية التنويع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفاً نهائياً لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التنويع الاقتصادي لا يمكن مواصلته بمعزل عن التنمية المستدامة. (بسبع وحزمة، 2018، ص. 35)

ويوجد اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي: (بغني، 2018، ص. 617-630).

الاتجاه الأول: يتمثل في نظرية المزايا النسبية لريكاردو، والتي ترى في التخصص مصدر النمو الاقتصادي، وهو يعكس انخفاض في درجة التنويع الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: ويتمثل في عدة دراسات تبين أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وتركز الإنتاج والصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي ضرورة زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات.

أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي:

تسعى النظريات الاقتصادية إلى إنتاج مؤشرات تقيس درجة التنويع الاقتصادي تختلف عن بعضها البعض، فمنها ما يعتمد على قياس ظاهرة التركيز (Centralization) كمؤشر أوغيف (Ogive)، أو ظاهرة التنويع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hershman). وفي هذا البحث سنقوم بتطبيق معامل هيرفندال-هيرشمان، والذي يعتمد في قياس التنويع الاقتصادي من خلال قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. (U.S. Department of Justice, Antitrust Division).

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{x} \right)^2$$

X: الناتج المحلي الإجمالي (مجموع قطاعات الاقتصاد كافة).

X_i = الناتج الإجمالي للقطاع i

N = عدد القطاعات الاقتصادية

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي عديدة، ومنها: الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، والإيرادات العامة، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وقوة العمل (كورتل، 2019).

المتغيرات والبيانات: في الجداول التالية تم وضع جميع المتغيرات التي استخدمت في الدراسة القياسية من حيث مصدرها وطرق قياسها والرموز المستخدمة في الدلالة عليها. حيث أن المتغير التابع هو مؤشر هيرفندال-هيرشمان والذي يعبر عن التنافسية (التركز) في الاقتصاد، والمتغيرات المستقلة (الإيرادات النفطية، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، التكوين الرأسمالي الثابت). كالتالي:

- المتغير التابع:

جدول (2): المتغير التابع

المتغير	الرمز	القياس	المصدر
مؤشر هيرفندال-هيرشمان	HHI	$\sum (Si)^2$ حيث Si حصة القطاع i في GDP	حساب الباحث من بيانات CBL + WB

– المتغيرات المستقلة:

جدول (3): المتغيرات المستقلة

المتغير	الرمز	القياس	التوقع النظري	المصدر
إيرادات النفط	OILR	GDP من %	$\beta_1 > 0$ (يزيد التركيز)	CBL, World Bank, OPEC
الإنفاق الحكومي	GOVEXP	GDP من %	$\beta_2 > 0$ (يزيد الاعتماد الريعي)	CBL, IMF
الانفتاح التجاري	TRADE	(X+M)/GDP %	$\beta_3 < 0$ (يعزز التنويع)	World Bank, UNCTAD
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	GDP من %	$\beta_4 < 0$ (يساهم في التنويع)	UNCTAD, OECD
سعر صرف الدينار/الدولار	EXR	LYD per USD	$\beta_5 > 0$ (تقلبات تزيد التركيز)	CBL, IMF
التكوين الرأسمالي	INV	GDP من %	$\beta_6 < 0$ (الاستثمار يعزز التنويع)	World Bank, CBL

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي (CBL)، والبنك الدولي (World Bank)، ومنظمة أوبك (OPEC)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، والأونكتاد (UNCTAD)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

– المتغيرات الوهمية:

جدول (4): المتغيرات الوهمية

المتغير	الرمز	التعريف	المبرر
كسر 2002	D2002	1 من 2002 فصاعداً، 0 قبلها	تغيير سعر صرف الدينار (0.357→0.282→0.769)
كسر 2011	D2011	1 من 2011 فصاعداً، 0 قبلها	أحداث الثورة، وانهيار المؤسسات
كسر 2014	D2014	1 من 2014 فصاعداً، 0 قبلها	انهيار أسعار النفط العالمية
فترات العقوبات	DSANCT	1 للفترات 2003-1986 و 2015-2011	العقوبات الدولية على ليبيا

النموذج القياسي: بعد تحديد متغيرات النموذج حسب النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة، تم تحديد شكل النموذج الذي سنقوم بتقديره، بالشكل التالي:

$$\ln(HHI)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(OILR)_t + \beta_2 \ln(GOVEXP)_t + \beta_3 \ln(TRADE)_t + \beta_4$$

$$\ln(FDI)_t + \beta_5 \ln(EXR)_t + \beta_6 \ln(INV)_t + \beta_7 D2002 + \beta_8 D2014 + \varepsilon_t$$

حيث تم أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات، لنستنتج مباشرة المرونة، وتم إضافة المتغيرات الوهمية والتي تعكس الصدمات السياسية، والمالية التي تعرض لها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

النتائج والمناقشة: بعد تحديد النموذج المراد دراسته، والمتغيرات المكونة له، فلنبدأ أولى خطوات

الدراسة القياسية لتحديد المنهجية المناسبة للدراسة:

أولاً: قياس وتحديد استقرار السلاسل الزمنية: تبدأ الخطوة الأولى في الدراسة القياسية، بقياس استقرار السلاسل الزمنية، وتحديد النموذج المناسب، باستخدام اختبار ديكي-فيلر المطور (ADF)، حيث يختبر وجود جذر الوحدة Unit Root، فإذا كانت قيمة P-Value أقل من 0.05 نرفض فرض العدم H_0 والذي يعني وجود جذر الوحدة، وأن السلسلة غير مستقرة، ونقبل الفرض البديل H_1 .

وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (5): نتائج اختبار ديكي-فيلر المطور (ADF)

المتغير	إحصائية ADF	قيمة p	القيمة الحرجة (5%)	درجة التكامل	النتيجة
LN_HHI	-2.7686	0.0629	-2.9168	I(1)	غير مستقر
LN_OILR	-2.9129	0.0439	-2.9157	I(0)	مستقر
LN_GOVEXP	-4.5228	0.0002	-2.9168	I(0)	مستقر
LN_TRADE	-0.2222	0.9358	-2.9283	I(1)	غير مستقر
LN_FDI	-3.3697	0.0120	-2.9214	I(0)	مستقر
LN_EXR	-1.5441	0.5116	-2.9157	I(1)	غير مستقر
LN_INV	-2.2308	0.1952	-2.9201	I(1)	غير مستقر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات برنامج EViews.

نلاحظ جيداً من خلال الجدول أعلاه، أن المتغيرات اختلفت من حيث درجة التكامل، فمنها من استقر في المستوى مثل: (الإيرادات النفطية، الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق الحكومي)، أما بقية المتغيرات فلم تستقر في المستوى، واستقرت بعد أخذ الفرق الأول وهي: (مؤشر هيرفندال-هيرشمان، الانفتاح التجاري، وسعر الصرف، والتكوين الرأسمالي الثابت). ولا يوجد أي متغير استقر بعد أخذ الفرق الثاني، مما جعل النموذج الأنسب للدراسة هو ARDL (Pesaran et al, 2001).

- نموذج ARDL المستخدم في الدراسة هو:

$$\ln(HHI)_t = \alpha_0 + \lambda_1 \ln(HHI)_{t-1} + \delta_{10} \ln(OILR)_t + \delta_{11} \ln(OILR)_{t-1} + \delta_{20} \ln(GOVEXP)_t + \dots + \beta_7 D2002 + \beta_8 D2014 + u_t$$

ثانياً: اختبار الحدود Bounds Test : حيث يقوم هذا الاختبار بفحص وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات Cointegration ، وذلك من خلال إحصائية F ، فإذا كانت قيمة F أعلى من الحد الأعلى ، دل ذلك على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، والجدول التالي يوضح قيمة هذا الاختبار :

جدول (6): نتيجة اختبار Bounds Test

النتيجة	الحد الأقصى (5%) I(1)	الحد الأدنى (5%) I(0)	إحصائية F
بين الحدين (غير حاسمة)	4.08	3.15	3.5908

المصدر: من عمل الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews.

ومن الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية F غير حاسمة عند مستوى معنوية 5%، ولكن لحسم هذه النتيجة بوجود علاقة تكامل مشترك أو لا، سنقوم في الخطوات اللاحقة بنموذج تصحيح الخطأ ECM، فإذا كانت قيمته سالبة ومعنوية، فإن ذلك يؤكد علاقة التكامل المشترك.

ثالثاً: تقدير نموذج ARDL مع HAC (Newey – West): نقوم في هذه الخطوة بتقدير نموذج أي ARDL مع HAC بطريقه (Newey–West)، لتصحيح الأخطاء المعيارية ففي الخطوة السابقة ظهر اختبار الحدود وقيمته F غير حاسمه، وهو الاختبار الذي يعتمد عليه نجاح نموذج ARDL في التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. ولكن إذا كانت بواقي النموذج Residuals تعاني من الارتباط الذاتي Correlation او عدم تجانس التباين Homoskedasticity فان ذلك قد يؤدي الى استنتاج خاطئ بقبول وجود تكامل مشترك، وهو غير موجود. إن تطبيق HAC يصحح هذا الانحراف ويجعل قرار الاختبار موثوق أكثر. والجدول التالي يوضح قيم هذا التقدير:

جدول (7): تقدير نموذج فترات الإبطاء الموزعة ARDL مع نموذج HAC:

المتغير	المعامل	HAC Std. Error	إحصائية t	قيمة p	المعنوية
Constant	-2.5637	0.5271	-4.863	0.000	***
LN_HHI(-1)	0.3935	0.1443	2.727	0.010	**
LN_OILR	0.1839	0.0758	2.425	0.020	**
LN_OILR(-1)	-0.0855	0.0754	-1.134	0.264	غير معنوي
LN_GOVEXP	0.2437	0.0807	3.019	0.004	***
LN_TRADE	0.1333	0.0581	2.293	0.027	**
LN_FDI	-0.0520	0.0159	-3.275	0.002	***
LN_EXR	-0.0199	0.0370	-0.537	0.594	غير معنوي
LN_INV	0.0360	0.0361	0.995	0.326	غير معنوي
D2002	0.1158	0.0395	2.932	0.006	***
D2014	-0.1613	0.0618	-2.608	0.013	**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج EViews

ملاحظة: (***) معنوية عند 1%، (**) معنوية عند 5%، (*) معنوية عند 10%. والأخطاء

المعيارية مقدرة باستخدام HAC (Newey West)

جدول (8): قيمة مؤشرات النموذج

مؤشرات النموذج	القيمة
R-squared	0.90
Adjusted R-squared	0.87
F-statistic	26.5404 (p=0.0000)
Durbin-Watson	1.89
AIC	-165.0199
SBC	-135.1851

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

ومن خلال الجدولين السابقين (7) و(8)، نجد أن النموذج يفسر 90.5 %، من التباين في مؤشر HHI وهو ما يدل على القوة التفسيرية العالية للنموذج، حيث إن إحصائية F معنوية عند ($P < 0.01$)، إن استخدام HAC يضمن صحة الاستدلال الإحصائي حتى في وجود ارتباط تسلسلي وتباين غير متجانس.

رابعاً: معادلة الأجل الطويل: موضحة في الجدول التالي:

جدول (9): قيم معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل طويل الأجل	التفسير الاقتصادي
Constant	-4.2269	الثابت
LN_OILR	0.1622	زيادة 1% في إيرادات النفط ترفع HHI بـ 0.16% (تزيد التركيز)
LN_GOVEXP	0.4018	زيادة 1% في الإنفاق الحكومي ترفع HHI بـ 0.40% (تزيد التركيز)
LN_TRADE	0.2197	زيادة 1% في الانفتاح التجاري ترفع HHI بـ 0.22%
LN_FDI	-0.0857	زيادة 1% في FDI تخفض HHI بـ 0.09% (تعزز التنوع)
LN_EXR	-0.0328	زيادة 1% في سعر الصرف تخفض HHI بـ 0.03%
LN_INV	0.0593	زيادة 1% في الاستثمار ترفع HHI بـ 0.06%
D2002	0.1910	تغيير سعر الصرف 2002 رفع HHI بـ 0.19
D2014	-0.2659	انهيار أسعار النفط 2014 خفض HHI بـ 0.27

المصدر: من عمل الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews.

من خلال الجدول (9)، نجد سيطرة لما يعرف بـ (لعنة الموارد)، وازمه المرض الهولندي. وتؤكد نتائج الجدول، على هيكل الاقتصاد الليبي الريعي بامتياز، حيث يسهم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،

والربع النفطي بشكل كبير ومباشر، في زيادة نسبه التركيز الاقتصادي. وهذا واضح من خلال المعاملات المرنة والموجبة (0.40 و 0.16)، وحتى الانفتاح التجاري يؤكد هذه التبعية بدلا من أن يكون محفزا للتنويع ولا يدعم الإصلاح الهيكلي إلا متغير واحد فقط هو الاستثمار الأجنبي المباشر، كقوة وحيدة حقيقيه بمعامل (-0.08)، وسط حساسيه كبيره ومطلقه للصدمات الهيكلية الخارجية، وسياسات سعر الصرف المتبعة.

خامسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مع (HAC): يعمل نموذج ECM على الفصل بين التأثيرات (قصيره الأجل)، أي التغيرات الفورية، والتأثيرات (طويله الأجل)، أي التعديل نحو مسار التوازن.

$$\Delta \ln(HHI)_t = \alpha_0 + \theta_{10} \Delta \ln(OILR)_t + \dots + \varphi ECT_{t-1} + \omega_1 D2002 + \omega_2 D2014 + \varepsilon_t$$

$$ECT_{t-1} = \ln(HHI)_{t-1} - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 \ln(OILR)_{t-1}$$

حيث أن: معامل ECM لابد أن يكون سالب ومعنوي. والجدول (10) يوضح قيم معاملات الأجل القصير:

جدول (10): قيم معاملات الأجل القصير

المتغير	المعامل	HAC Std. Error	إحصائية t	قيمة p	المعنوية
Constant	0.0032	0.0071	0.453	0.653	غير معنوي
$\Delta \ln_{OILR}$	0.1799	0.0608	2.959	0.005	***
$\Delta \ln_{GOVEXP}$	-0.1444	0.0968	-1.492	0.143	غير معنوي
$\Delta \ln_{TRADE}$	0.0457	0.1213	0.377	0.708	غير معنوي
$\Delta \ln_{FDI}$	0.0179	0.0290	0.618	0.540	غير معنوي
$\Delta \ln_{EXR}$	0.0514	0.0257	2.002	0.052	*
$\Delta \ln_{INV}$	-0.0532	0.0744	-0.715	0.479	غير معنوي
ECT(-1)	-0.6644	0.1125	-5.907	0.000	***
D2002	-0.0132	0.0266	-0.497	0.622	غير معنوي
D2014	0.0459	0.0336	1.365	0.180	غير معنوي

المصدر: من عمل الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews

ملاحظة: (***) معنوية عند 1%)، (**) معنوية عند 5%)، (*) معنوية عند 10%). والأخطاء

المعيارية مقدرة باستخدام HAC (Newey-West)

جدول (11): مؤشرات النموذج

مؤشرات النموذج	القيمة
R-squared	0.6731
Adjusted R-squared	0.6047
F-statistic	9.8369 (p=0.0000)
Durbin-Watson	1.7142

المصدر: من عمل الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews

نرى من الجدول (10)، أن معامل ECM يساوي (-0.6644)، أي أنه معنوي عند (1%)، باستخدام HAC وهذا يعني أن 66.44% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل، يصحح خلال سنة واحدة سنة واحدة، والإشارة السالبة تؤكد وجود آلية تعديل نحو التوازن Error Correction Mechanism، وهذا شرط رئيسي لصحة العلاقة طويلة الأجل.

سادسا: الاختبارات التشخيصية: في هذه الخطوة سنقوم بفحص النموذج، لتأكد من خلوه من المشاكل الإحصائية، التي قد تؤثر على صحة النتائج. ونلخصها في الجدول التالي:

جدول (12): ملخص لنتائج الاختبارات التشخيصية

النتيجة	الفرضية الصفرية	قيمة p	الإحصائية	الاختبار
مرفوضة	البواقي طبيعية	0.0012	13.4197	(Jarque-Bera) التوزيع الطبيعي
مقبولة	لا يوجد ارتباط تسلسلي	0.3222	4.6759	(Ljung-Box) الارتباط التسلسلي
مقبولة	لا يوجد تباين غير متجانس	0.7359	6.0397	(Breusch-Pagan) التباين غير المتجانس
مقبولة	الشكل الوظيفي صحيح	0.0687	2.8824	(Ramsey RESET) صحة الشكل الوظيفي
مقبولة	لا يوجد ارتباط ذاتي	-	1.8948	(Durbin-Watson) الارتباط الذاتي

المصدر: من عمل الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews

نلاحظ أن جميع الاختبارات التشخيصية كانت مقبولة، ما عدا اختبار التوزيع الطبيعي، حيث أن ($p < 0.0012$)، وهذا شائع في الاقتصاديات الريفية، بسبب الصدمات والكسور الهيكلية المتعددة. ولكن استخدامنا لـ HAC يجعل من النتائج صحيحة حتى في وجود انحرافات طفيفة عن التوزيع الطبيعي. حيث أن نموذج HAC يعتمد على القانون المركزي للحدود Central limit Theorem وليس على افتراضات توزيعيه صارمه (Newey & west, 1987).

الخاتمة: بناء على كل ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نجلها في الاتي:

أولاً: النتائج: نخلص مما سبق الى النتائج التالية:

1- كانت نتائج الانفتاح التجاري (Trade)، مخالفه للنظرية الاقتصادية، حيث كان معامله موجب (0.2197)، وذلك لتركز التجارة في ليبيا في القطاع النفطي، حيث يمثل أكثر من 95% من قيمة الصادرات، وهذا يعني أن زيادة التجارة سوف تزيد من تركيز القطاع النفطي، وليس التنوع الاقتصادي فالانفتاح التجاري يعزز التنوع، عندما تكون الصادرات متنوعة.

2- أما نتائج الإنفاق الحكومي (GOVEXP)، فقد كانت الأعلى بين المعاملات طويلة الأجل (0.4018) حيث عكست طبيعة الاقتصاد الليبي الربعي، وارتباطه المباشر بالإيرادات النفطية. حيث انه إنفاق استهلاكي ويغطي الرواتب والدعم، ولا يوجه نحو الاستثمار أو البنية التحتية الإنتاجي.

3- نجد أن الربح النفطي (OILR)، معامل موجب ومعنوي وهو (0.1622)، اي انه يزيد من التركيز في الاقتصاد، وهذا يتوافق مع المرض الهولندي، والذي يعني أن ازدهار قطاع النفط يؤدي الى إضعاف القطاعات المنافسة الأخرى (Corden & Neary, 1982). ومرونة المعامل الكبيرة تعني أن زيادة الربح النفطي بنسبه 10% ترفع نسبه التركيز HHI بنسبه 1.6%. إذا المحدد الرئيسي للتركز هو الربح النفطي وهو ما يؤكد أن ليبيا تعاني من المرض الهولندي.

4- في حين نجد أن معامل سعر الصرف EXR كان سالبا (0.0328)، وغير معنوي، وهذا يعني أن فاعليه وتأثير سعر الصرف في ليبيا، ضعيف. وقد يعزى ذلك لثباته فترة طويله من الزمن (1973 - 2002 ومن 2002 - 2021).

5- جاءت نتائج معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث كان المعامل سالب ومعنوي وقيمته (-0.0857)، فالاستثمار الأجنبي يدعم دخول أموال وتقنيات جديده الى الاقتصاد الليبي، والى القطاعات غير النفطية، وبذلك يعزز التنوع الاقتصادي (Bebczuk, 2006) وهذه النتيجة تدعم سياسات تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية. حيث أثبتت الدراسة أن أكثر محدد له القدرة على زيادة التنوع في الاقتصاد الليبي ونقص التركيز هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

- 6- إضافة الكسور الهيكلية، والصدمات، عن طريق المتغيرات الوهمية، بينت مدى حساسية الاقتصاد الليبي للصدمات الخارجية.
- 7- بالمجمل الاقتصاد الليبي يعاني من تركيز اقتصادي مرتفع حيث بلغ في المتوسط $HHI = 0.405$ مع وجود تقلبات حاده نتيجة الصدمات المختلفة السياسية وتقلبات أسعار النفط.
- 8- بلغت سرعه التعديل نحو العوده لمسار التوازن 66.4% وهي نسبه عاليه تعكس مرونة الاقتصاد الليبي.
- 9- استخدام نموذج HAC، ضمن صحة النتائج رغم وجود ارتباط تسلسلي وتباين غير متجانس.
ثانيا: التوصيات: بناء على النتائج السابقة، توصلت الدراسة الى مجموعه من التوصيات هي:
1- تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية غير النفطية: كالزراعة والصناعة والخدمات.
2- الاهتمام بإصلاح سعر الصرف، وتبني نظام مرن يقلل من تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.
3- إنشاء صندوق سيادي حماية لحق الأجيال القادمة، وتقليل الاعتماد على النفط.
4- السعي نحو تنويع الصادرات بتشجيع القطاع الخاص، وتفعيل دور الانفتاح التجاري على زيادة التنويع.
5- توجيه وترشيد الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار الإنتاجي بدلا من الإنفاق الاستهلاكي (رواتب ودعم).

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع العربية

1. أبو القاسم، سميرة ضو مفتاح. (2025). استراتيجيات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية. المجلة الدولية للعلوم والتقنية، 37(2)، 1-17. doi:10.62341/amsz10.2202.
2. بازيئة، بالقاسم يوسف، وحنوق، سيرينا غسان. (2021). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(3)، 26-36. doi:10.37375/esj.v10i4.32281.
3. البدوي، أ. ب. خ. ب. ع.، وبوعبيد، أ. (2022). مؤشر التوازن الاستثماري ودوره في التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان: محافظة شمال الباطنة، ولاية صحار نموذجًا. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، 2(3)، 40-60. doi:10.56961/mejhss.v10i2.2643.
4. ملاحظة: أقيمت اسمي المؤلفين بالأحرف المختصرة كما وردا في البحث؛ لأن الملف لا يتضمن الاسمين الكاملين بصورة يمكن اعتمادها دون تخمين.
5. بسبع، عبد القادر، وحمزة عمي سعيد. (2018). التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 11(2)، 110-133.
6. بغني، طارق سليمان مسعود. (2018). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(1)، 617-630. doi:10.21608/JCES.51295.2018.
7. الحويج، حسين فرج. (2018). ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمة النفطية الراهنة. مجلة الدراسات الاقتصادية، 1(3)، 142-179.
8. سعودي، عبد الصمد. (2019). التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري: دراسة تطبيقية لنموذج التنويع هريشمان-هرفنل. أبحاث اقتصادية معاصرة، 2(2)، 1-22.
9. الشيباني، حسن الهادي، والزلعوطي، أحمد موسى. (2026). النمو الاقتصادي في الاقتصاد الريعي الليبي وإشكالية الاستدامة: تحليل قياسي باستخدام نموذج ARDL للفترة (1970-2024). مجلة الفاروق للعلوم، 2(3)، 380-395. doi:10.65405/pvj9.76p1.

10. شخي، بلال، وزواتية، عبد القادر. (2019). سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجًا. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9(2)، 237-257.
11. كورتل، نجا. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي: دراسة تطبيقية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(2)، 1-20.

Foreign References

12. Bebczuk, R. N. (2006). *Financial development and poverty in developing countries* (G-24 Discussion Paper Series, No. 41). United Nations Conference on Trade and Development.
13. Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal*, 92(368), 825-848.
<https://doi.org/10.2307/2232670>
14. Krzymowski, A. (2024). Economic diversification and growth in the UAE: An econometric analysis. *Virtual Economics*, 7(4), 30-50.
15. Kurdli, S. (2023). *Industrialization and diversification in resource-rich MENA countries: The cases of Libya, UAE, and Saudi Arabia* [Doctoral dissertation, Nanyang Technological University].
16. Newey, W. K., & West, K. D. (1987). A simple, positive semi-definite, heteroskedasticity and autocorrelation consistent covariance matrix. *Econometrica*, 55(3), 703-708.
17. U.S. Department of Justice, Antitrust Division. (n.d.). *Herfindahl-Hirschman Index*. Retrieved July 16, 2026, from <https://www.justice.gov/atr/herfindahl-hirschman-index>
18. Wadi, R., & Bashayreh, A. (2018). Economic diversification and growth in Euro-Mediterranean countries: A Granger causality approach in panel data. *Journal of Economic Cooperation and Development*, 46(4), 71-92.